Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

Volume No. 127, JANUARY 2023 - JUMADA II 1444

نظرات في فقه الحوكمة وضوابطها

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

الحوكمة، أو القوننة – إن جاز التعبير –، هي حيث يحلُّ القانون وإجراءاته محل الحاكم وحضوره.

فهل وجود الحوكمة يتناسب والتفرد بالحكم؟

إن التفرد لا يليق ولم يلق إلا بالله عز وجل بوصفه الحاكم الآمر، ومن هنا يبدأ التأريخ للحوكمة، فقد حاول فرعون أن يبني نموذجه بالتفرد، فكان من الهالكين لطغيانه، فلم ينجح أنموذجه رغم توافر عوامل هامة.

إن الحاكم هو الله تعالى، الذي أنزل قرآنًا كريمًا على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، بَلَّغنا إياه، بوصفه أسلوب الحياة ودستورها فكان تفويضًا، وبه سيحاكمنا الله تعالى يوم الحساب وهذه مسؤولية. لقد أوضحت آيات الكتاب الكريم أن الإيمان بالله تعالى يكون دون إكراه، فمن شاء آمن ومن شاء كفر، لكن هناك حساب أخروي على ما تم اختياره، أما نتاج ذلك الحساب؛ فخلود في عذاب مقيم، أو نعيم أبدي لا يزول، وهذه أركان غيبية تعتبر من أسس الإيمان.

إذًا سقط النموذج الفرعوني الذي ادعى القول: **أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ** (النازعات: ٢٤)، وقال: **مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ** (غافر: ٢٩)، فنظرته كانت إجبارية لا تليق ببني البشر الذين خَلقهم ربهم مخيّرين حتى في إيمانهم به، قال تعالى: **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** (البقرة: ٢٥٦)، تاركًا لهم حرية فعل ما يشاؤون، تحت مظلة الحساب الأخروي.

إذًا: الحوكمة تُعنى بإيجاد قوانين بغية تطبيقها والسير على هداها، ليسود العدل والتفاهم بين الناس على هذه الأرض، ويعدُّ وجود هيكل تنظيمي مُحكم البناء من مستلزمات الحوكمة، بغية تفويض الحاكم صلاحياته لغيره بسبب توسع الأعمال، وكذلك ضبطًا للمسؤوليات؛ ليتمكن الحاكم من تطبيق محاسبة المسؤولية تجاه المفوَّضين عند حصول خطأ أو تجاوزهم للتفويض الممنوح لهم. وقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرورة وجود رأسٍ للهرم الوظيفي، بقوله: **(إذا كنتُمْ ثلاثةً فأمروا أحدَكُمْ)**، وذكر البيهقي في سننه أن عمر رضي الله عنهُ قال: إذا كنتم ثلاثةً فأَمِّرُوا عليكم واحداً منكم، فإذا مررتم براعيَ الإبلِ، فنادوا: يا راعيَ الإبلِ! فإن أجابكم فاستسقوهُ، وإن لم يُجبكم فأْتوها فحُلُّوها واشربوا ثم صُرُّوها. وهذا معناه أن أميراً يرأس القوم، ليكون مسؤولا عن تصرفاتهم، وأن راعي الغنم أميرها وغيابه عنها مسؤوليته، فحُدد السلوك – وهو شرب اللبن لضرورة الأكل– بناء على التفويض، وبه تحددت المسؤولية.

كما وسّع صلى الله عليه وسلم تلك الهرمية بقوله: **(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والأمير راع، والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)**. (صحيح البخاري)، ولأجل ذلك جُعل للرجل درجة على النساء لتمييز المسؤولية، فقال تعالى: **لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ** (البقرة: ٢٢٨)، وهذا شرط لازم لأي مؤسسة خاصة إذا قامت على الشراكة، والزواج شركة لها ضوابطها المعروفة في الفقه الإسلامي.

لقد أوضح القرآن الكريم كيف يتعامل غير المسلمين من اليهود والنصارى مع خاتم النبيين: **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** (الأعراف: ١٥٧).

وبناء عليه فاليهود والنصارى: مُبلّغون بنبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا مكتوب عندهم، أي أنهم بُلّغوا به كتابة اجتنابًا للنسيان وابتعاداً عن سوء الفهم، والكتابة هي من أسس الحوكمة. فلا يُقبل من أي جهة أن تضع خططها وأفعالها في ذاكرتها، بل لابد من الكتابة لتكون أساس المحاكمة وهي خاضعة للمراجعة والرقابة. والآية الكريمة موجهة لأهل الكتاب ليتّبعوا الرسول الذي عَلِمُوه في كتبهم،

ووجب عليهم أن يُطيعوا ما يقوله حتى تسير الحياة بشكل صحيح، وقد رسمت الآية الحدود الفاصلة بين المسلم وغيره دون أن تُصادر حرية الإيمان من أحد، وبذلك فإن القرآن هو القانون الحاكم، الذي أعطانا الله إياه على شكل نصوص وآيات.

وأشار نبي الله لوط عليه السلام للرشد، بقوله: **أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ** (هود: ٧٨)، وسُمي الخلفاء الذين تلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخلفاء الراشدين، وسميت فترتهم بالخلافة الراشدة بإجماع الأمة كاملة، فهم راشدون وما فعلوه خلال فترة حكمهم كان عادلا فيه الإحسان واضحًا، ويمكن تلّمس جوانب الحوكمة حاضرة في تلك الفترة، حيث سادت النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز وتم تطبيق القانون على الجميع، وتوافرت الرقابة الفاعلة. ومثال ذلك:

- قول أبي بكر رضي الله عنه عند موت النبي محمد صلى الله عليه وسلم: (ألا مَن كان يعبدُ مُحمَّدًا صلّى اللهُ عليه وسلَّم فإنّ مُحمَّدًا قد ماتَ، ومَن كان يعبدُ اللهَ فإنّ اللهَ حيٌّ لا يموتُ)؛ فهذا الدِين مرتبطٌ بخالقِ البَشر لا بالبَشر أنفسِهم، وهذا عين الحوكمَة؛ فالأعمالُ مستمرَّة لا منقطعةٌ وعلى هذا يتمُّ تخطيطُ الأعمالِ، وتهدف الحوكمة لاستمرار العمل المؤسسي بغض النظر عن الأشخاص الحاكمين؛ سواء أكان مديرًا عامًا أو رئيس مجلس إدارة أو مالكًا أو قائدًا مُلهمًا. ولأجل ذلك جُعلت يد الحاكم ومن ينوب عنه من حكومة أو مدير أو مسؤول أو مجلس إدارة: يد أمانة تفويضًا، وأي إساءة تحول اليد من أمانة إلى ضمان لبيان مسؤوليته، ويشمل ذلك يد رب العائلة في أسرته والشريك في شركته.
- قول عمر رضي الله عنه: (يزع الله بالسلطان ما لا يزع في القرآن)، فالقرآن كلام الله تعالى، ويجب تطبيقه، ولأجل ذلك سنَّ الله تعالى للناس اختيار من يحكمهم كسلطان أو أمير أو رئيس، وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كما أوضحنا، ومهمة الحاكم أو القائد تطبيق القوانين على الناس ليعيشوا معًا بسلام وأمان.

ونشير في هذا الصدد إلى مقالتنا: (استبدال الروبوتات بالبشر الفاسدين أعضاء مجالس الشعب – نواب البرلمان – والباحثون العلميون أنموذجًا)[1]، حيث بدأ الناس يفقدون الثقة بأعضاء ونواب مجالس الشعب

[1] للمؤلف، استبدال الروبوتات بالبشر الفاسدين أعضاء مجالس الشعب (نواب البرلمان) والباحثون العلميون أنموذجًا، العدد ١٠٩، يونيو ٢٠٢١، رابط: https://kantakji.com/6703/

لفسادهم واستغلال مناصبهم[1] . كما ساد التهاون بنشر وتبني المقالات المحكّمة والمصنّفة عالميًا، حيث بات ذلك تقليداً أكثر منه ابتكاراً، فمشاهير المؤلفين تُقبل مقالاتهم بسهولة مراعاة لأهميتهم، ويتباهى بعض المؤلفين بنشر مقالاته في مجلات ذات تصنيفٍ عالٍ، كما تَقبل الشركات الكبرى توظيف أولئك؛ بإقبال شديد بناء على تلك التصنيفات، وما ذلك إلا فساد مرده مواطن ضعف يجب ردعها.

إذًا الحوكمة لم تمنع الفساد رغم دورها في فعل ذلك، ولعل التوقف عند بعض الأمثلة الشهيرة مؤخراً، يوضح ضعف ضوابطها، ونسوق الآتي:

- شركة أرابتك الإماراتية التي تأسست ١٩٧٥ وانهارت ٢٠٢٠، هي شركة عملاقة لديها عدة مشروعات كبيرة على مستوى الإمارات والعالم، كبرج خليفة الأطول في العالم، فكيف تُفلس شركة كهذه؟ وكذلك هو سقوط Enron عملاق الطاقة في العالم، التي كانت أرثر أندرسون عملاق المحاسبة سبيلاً لذلك السقوط، وهذا دليل على أن الغش ممكن دومًا ووارد الحصول، مما يجعل وجود الرادع أمراً ضروريًا، فلا يُعقل أن أرابتك لم يكن فيها حوكمة، وفيها ما فيها من الخبراء العالميين!، فهل الحوكمة على الورق أو أن تعطيلها وارد؟ وأين المحاسبة؟ وأين المراجعة الداخلية والخارجية؟.

ولو تقصينا الأسباب لوجدنا أن نقص السيولة يقف خلف ما يحصل، وهذا النقص مرده إما السرقة والتلاعب بموارد المؤسسة دون وجه حق، أو سوء الإدارة – وهذا مستبعد –، وعليه فنقص السيولة هو الوجه الخفي لكثير من الأزمات، بما فيها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧–٢٠٠٩.

- سقوط العملة المشفرة FTX، قام رئيس هذه الشركة بتوليد شركات جديدة ليحقق مزيداً من الرافعات المالية ليكسب مزيداً من الثروات السريعة، فهل يُعقل أن يتصرف شخص بهذا الشكل دون ضابط يحكم سلوكياته؟ لتفقد الشركة أكثر من ٢٥٠ مليار دولار بيوم واحد!، علمًا أن مجلة الفوربس شهدت لرئيس الشركة بأنه مبدع واختارته كأحد المؤثرين الشباب ال ٢٠ في العالم. وقد ذكر مصفّي الشركة – وهو ذاته مصفي Enron –: أنه لم ير في حياته شيئًا كهذه الفوضى المالية وسوء استخدام لأموال العملاء. وهذا لا يحصل إلا بالخروج عن القوانين ومخالفة للإجراءات الحاكمة.

[1] مؤخرا قضية النائبة الأوروبية إيفا كايلي المحتجزة في تهم فساد حيث أثارت القضية صدمة كبيرة في بروكسل وستراسبورغ ما دفع رئيسة البرلمان الأوروبي روبيرتا ميتسولا إلى الإعلان عن إصلاحات واسعة في العام ٢٠٢٣، موقع يورونيوز، ٢٢-١٢-٢٠٢٢، رابط.

- الليرة اللبنانية وتصرفات المركزي اللبناني: لا يخفى على أحد ما يحصل في المصرف المركزي اللبناني، فهل يُعقل أن البنك المركزي اللبناني ليس لديه حوكمة في عمله؟ كيف ضاعت أموال الدولة وأموال المصارف، وبالتالي ودائع الناس دون أية إنذارات مبكرة؟ إن الجشع في إيجاد مزيد من المديونية دون ضابط، بإصدار سندات ربوية، ثم بيعها في الأسواق الدولية لكسب مزيد من الأرباح، قد أدخل لبنان بمؤسساته وأفراده في عنق الإفلاس. ولعل العُرف الذي ابتدعته مدرسة شيكاغو النقدية؛ بعدم المساس باستقلالية حاكم المصرف المركزي قد ساعد في تفرده، وهذا ما يفسر مسارعة المؤسسات الدولية وبعض الدول إلى انتقاد الرئيس التركي عندما غيّر حاكم المصرف المركزي التركي لعدم التزامه بأهداف وغاية الدولة؛ فالمنتقدون يريدونه تابعًا لأعرافهم وقواعدهم مستقلا عن الإرادة والإدارة السياسية لبلده. لأجل ذلك لم يستطع أحد في لبنان إقالة حاكم المصرف المركزي أو إجباره على الاستقالة!!. وهنا تتمحور قضايا الفساد حول السيولة وشجونها بسبب التوسع بالديون، علمًا أن لبنان يملك أرصدة ضخمة من الذهب، لم يستخدمها لفك ضيق أزمته؛ فغاب الحاكم والحوكمة معًا، وهذا ما لم يسمح به عمر بن الخطاب رضي الله عنه إبان أزمة عام الرمادة في حينه.
- الشيء نفسه يقال عن أزمة سويفيل، التي أُدرجت في سوق ناسداك، ثم في أقل من سنة هوى سعر سهمها. ألا يوجد مختصون يراقبون حركة الأسهم وحركة النقد وربحية الشركة؟ إن الحوكمة تتطلب إيجاد مؤشرات تعمل كحساسات تُنذر باقتراب وقوع الخطر، وهذا جزء من إدارة المخاطر. أين سيناريوهات حالات وقوع الخطر، كحالة سقوط السهم، لتفادي الأسوأ؟. لقد خسرت الشركة أكثر من مليار دولار، وتراجع سهمها ب ٩٦٪؛ ولابد أن الشركة لديها هيكل تنظيمي فعال، وأنظمة حوكمة وغير ذلك، لكنها لم تقرأ السوق جيداً فتوسعت سعيًا نحو الاستمرار في النمو.
- إفلاس أبراج كابيتال الإماراتية قضية مشابهة لما سبق، حيث المقرضين، ونقص السيولة، فانتهى كل شيء بقضية إفلاس.

إن جميع الأمثلة المذكورة هي شركات مدرجة في البورصات، مع الهلم بأن الإدراج يخضع لقوانين تخصه وحوكمة ضابطة وإفصاح وشفافية، وهذا معناه أن قضية الحوكمة قضية هامة يجب وضعها كأولوية، لذلك فإن:

- التفرد بالقرارات قضية لا تليق ببني البشر مهما كانوا، كإصرار رئيس FTX على الرافعة المالية الذي أودى بكل شيء إلى الهاوية. وكذلك تفرد بعض الحكومات، وتفرد مجالس الإدارة، وتفرد الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
- نقص الإفصاح والشفافية، تمثل عقبة في تطبيق الحوكمة بشكل فاعل.
- إدارة المخاطر يجب أن تحيط بنظام الحوكمة، وأن تكون أداة استشعار لأي خطر مهما كان صغيراً. ويُستفادُ من وضع سيناريوهات (ماذا لو؟)، التي كان يُقابلها عند أبي حنيفة قوله: (أ رأيت)؟، سعياً لخفض المخاطر، واستبعاداً للأخطاء، وتحسيناً لقابلية الاستخدام[1]. وهذا ما دعانا لإدراج فصل كامل بعنوان: نمذجة الابتكار المالي ونماذجه المؤسساتية، لإخضاع عمليات الابتكار المالي لحوكمة تضمن استمراره بوصفه أساس عمل المؤسسات المالية الإسلامية.
- رقابة السيولة ووضعها دوماً تحت التدقيق المجهري، حيث لا تهاون في ذلك لطمع الناس في المال، فقد وصف الله تعالى حب الناس له بقوله: **وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا** (الفجر: ٢٠).
- لابد من وازع صارم لمن يتجرأ على حقوق الناس، وقد أرسى رسول الله صلى الله عليه وسلم ضوابط المحاسبة، فقد روي أن أسامة كلّم النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة، فقال: **(إنما هلك من كان قبلكم، أنهم كانوا يقيمون الحد على الوضيع ويتركون الشريف، والذي نفسي بيده، لو أن فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها)**؛ فالفوضى المالية بيئة مناسبة للاحتيال، وشدة العقوبة رادعها.

وإلا:

فما الفائدة من وجود قرآن دون وجود سلطان؟

وما الفائدة من وجود سلطان دون قوة تدعم قراراته؟

إن القوانين لا تنفع دون توافر قوة إلزامية لتطبيقها، لمنع التمادي والتفرد بالحكم. والثابت الواضح أن نموذج فرعون قد سقط، والنماذج المماثلة تتساقط كما سقط فرعون نفسه.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٣ كانون أول ديسمبر ٢٠٢٢ م

[1] للمؤلف، فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، طبعة الكترونية ثالثة، ص ٥٢٢، رابط: https://kantakji.com/884/